

التخصص: إدارة مالية

عنوان المقياس المدرس: التشخيص المالي

الفترة التعليمية المستهدفة: طلبة السنة الأولى ماستر

الأستاذة: مجذوب شهزاد

الدرجة العلمية: دكتوراه في العلوم الاقتصادية.

الدرجة المهنية: أستاذ محاضر "أ".

البريد الإلكتروني المهني: medjdoubi@yahoo.fr

المحاضرة الأولى: الوظيفة المالية في المؤسسة :

تعتبر المؤسسة من الركائز الأساسية للحياة الاقتصادية والنواة الرئيسية للاقتصاد باعتبارها مصدر للثروة والممول الأساسي للأسوق بالمنتجات، وبالتالي لابد من البحث عن أحسن الطرق لتسخير المؤسسة وتوجيهها نحو تحقيق أهداف متنوعة؛ سواء للمتعاملين معها من عمال، أو الموردين أو المالكين أو المساهمين بحيث يتعامل المسيرين الماليين مع وضعيات مالية متنوعة تتسم كلها بارتفاع درجة مخاطرها لذلك يتوجب عليه قبل اتخاذ القرارات المتعلقة بهذه الوضعيات يستلزم عليه إجراء تشخيص شامل للوضعية المالية للمؤسسة.

الوظيفة المالية: تعتبر الوظيفة المالية من بين أهم الوظائف في منظمات الأعمال فلا يمكن للمنشأة أن تقوم بأنشطتها المختلفة من إنتاج وتسويق وتوزيع وبحث وتطوير... دون أن توفر الأموال اللازمة لتمويل هذه النشاطات، وهو ما يؤكد طبيعة العلاقات المتشابكة والتدخل الذي يربط الوظيفة المالية بمختلف الوظائف الأخرى ويبين صعوبة تحديد جمالها ونطاقها مقارنة بالوظائف الأخرى.

تعريف الوظيفة المالية: تعرف بانها الوظيفة الي تهتم بتجميع الأموال الضرورية للتغطية احتياجات المؤسسة بهدف تحقيق الأهداف المسطرة وهذا بالتنسيق مع الوظائف الأخرى . وتعرف بأنها مجموعة من المهام والأنشطة التي تقوم بها عدد من المصالح والأقسام تهدف إلى إدارة التدفقات المالية والبحث عن الموارد المالية الضرورية والاستخدام الأمثل لها، فالوظيفة المالية هي عبارة عن الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرى النقد والرامية إلى تكين المؤسسة من تنفيذ أهدافها و مواجهة ما عليها من التزامات في الوقت المحدد باستخدام الأدوات المتاحة لها، فالوظيفة المالية تتجل في المهام التي يقوم بها الممدوون الماليون من وضع خطط التمويل للحصول على الموارد المالية ومن ثمة استخدام هذه الموارد بطريقة تؤدي إلى تحقيق .

2/ أهمية الوظيفة المالية في المؤسسة: الوظيفة المالية هي تلك الإدارة المالية التي تهتم بتنظيم حركة الأموال أي التدفقات النقدية الداخلية والخارجية اللازمة لتحقيق أهداف المشروع والوفاء بالإلتزامات المالية التي عليه في الوقت المناسب من أجل عدم تعرض المشروع إلى عسر مالي، فالوظيفة المالية تحتوي على مجموعة من الوظائف المتعلقة بكل من التمويل ومتابعة المحاسبة بكل أنواعها(التحليلية وال العامة)، إضافة إلى قرارات التمويل والمؤشرات المالية والمراقبة الداخلية والإحصائيات وتسخير السيولة والمخاطر المالية بكل أنواعها فجميع هذه الوظائف موجودة ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة ويمكن إبراز أهمية الوظيفة المالية في النقاط الآتية:

-تسمح الوظيفة المالية بمراقبة التدفقات النقدية وتسيرها وذلك وفقا لقواعد وأسس التوازن المالي

-تضمن الوظيفة المالية التمويل لمختلف نشاطات المؤسسة سواء بالقروض قصيرة الأجل أو المتوسطة أو الطويلة .

-تساهم الوظيفة المالية في مساعدة الممدوون الماليين في الإدارة العليا في رسم سياسة مالية تمكن من تنفيذ الخطط الموضوعة لاسيما فيما يخص امتلاك الأصول الثابتة .

-تساعد وتساهم الوظيفة المالية في رسم قواعد التخطيط المالي والموازنات التقديرية للمنشأة، كما تسهر على دفع المصارييف والنفقات وفي المقابل تقوم بتحصيل الحقوق المستحقة

3/ أهداف الإدارة المالية: هناك العديد من الأهداف التي تسعى الإدارة المالية لتحقيقها، فالهدف الرئيسي للمؤسسة هو البقاء والنمو والإزدهار، ومن أجل أن تحقق المنشأة هذا الهدف لا بد لها أن تحقق أهدافا مساندة أخرى من أجل الوصول لتحقيق الهدف الرئيسي، و يمكن تحديد هذه الأهداف فيما يلي :

أ- **تعظيم الأرباح:** يعين تنظيم الأرباح الوصول لتحقيق مستوى ملائم من الأرباح، وهو المستوى الذي لا يقل على المستوى الذي تصل إليه المشاريع المماثلة (المؤسسات الأخرى) والتي تتعرض لنفس الظروف ونفس المخاطر، ويمكن الحكم على فاعلية القرارات في منشأة معينة من خلال حجم الأرباح المتحقق، لذلك تسعى دواماً المؤسسات لتبيين القرارات التي تؤدي إلى زيادة الأرباح وتجنب القرارات المؤدية للتقليل من الأرباح ويمكن قياس الأرباح بعدة طرق أبرزها :

- العائد على حقوق الملكية • العائد على الموجودات • الفرق بين النفقات والإيرادات • العائد على الأموال المستثمرة • الزيادة في المخرجات عن المدخلات .

وبالتالي فإن المؤسسات الاقتصادية تسعى لتحقيق أرباح ملائمة من أجل ضمان بقائها واستمراريتها، والسبب في أهمية تحقيق الأرباح كمعيار الاتخاذ القرارات إلى هنا ترتب عن مدى الاستغلال الاقتصادي لموجودات المنشأة وبالتالي تعتبر معياراً ومقاييساً للحكم على الأداء الاقتصادي.

ب- **تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة:** ويعين ذلك مضاعفة ثروة المنشأة أو مضاعفة القيمة الصافية لها، وتعظيم القيمة المالية للمنشأة ناتج عن قراراتها الاستثمارية والتمويلية لأنها تؤثر بشكل كبير على العائد المتوقع ودرجة المخاطرة المرتبطة بالعائد ويمكن التعبير عن مضاعفة القيمة السوقية للمنشأة بتعظيم القيمة السوقية لسعر سهم المنشأة في سوق الأوراق المالية ، ويعتبر هذا الهدف أكثر أهمية من تركيز المؤسسة على تعظيم الأرباح لأنه يأخذ بعين الاعتبار توقيت الحصول على التدفقات النقدية أي القيمة الزمنية للنقد والمخاطر المصاحبة لهذه التدفقات، كما تجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين العائد والمخاطر هي علاقة طردية بحيث تزداد العوائد المتوقعة كلما زادت درجة المخاطر للحصول على هذا العائد

ت- **تحقيق سيولة ملائمة:** السيولة تبني لنا مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل المتوقعة وغير المتوقعة عند استحقاقها، وذلك من خلال التدفق النقدي العادي الناتج عن مبيعاتها إضافة إلى ذلك تحصيل ذممها بالدرجة الأولى والحصول على التمويل اللازم من مصادر أخرى بالدرجة الثانية، فيقع على عاتق المدير المالي مسؤولية توفير سيولة كافية وملائمة للمشروع أي للمنشأة من أجل مقابلة الالتزامات المالية التي عليها من أجل عدم تعرض المؤسسة لعسر مالي، ويمكن تعريف السيولة بما يلي "السيولة هي القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر" السيولة هي أن تتوفر الأموال عند الحاجة إليها". السيولة هي القدرة على توفير الأموال بكلفة معقولة من أجل مواجهة الالتزامات عند استحقاقها

ث- **الربحية:** تعتبر الربحية هدف أساسي ورئيسي لجميع المؤسسات وأمر ضروري لباقتها واستمرارها وهدف يسعى إليه المستثمرون ومؤشر يهتم به الدائنوون عند تعاملهم مع المؤسسة، وتعتبر أيضاً وسيلة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استعمال الموارد الموجودة بحوزتها، وتعمل المؤسسة على تحقيق الربحية من خلال القرارات المتعلقة بطريقة استخدام المؤسسة للموارد المتاحة لها من أجل اقتناص مختلف أنواع موجوداتها، إضافة لقرار الاستثمار نجد قرار التمويل وهو القرار المتعلق بطريقة اختيار المصادر التي سيتم من خلالها الحصول على الأموال اللازمة للمؤسسة من أجل تمويل الاستثمار في موجوداتها. ومن خلال ما سبق يمكن القول أن السيولة و الربحية هدفين متلازمين ولكنهما متعارضان ووظيفة المسير المالي هو التوفيق بينهما بحيث أن تحقيق أحدهما سيكون على حساب التضحيه بشيء من الآخر، فالربحية تستوجب استثمار الأموال في أصول أقل سيولة وذلك الإرتفاع عائدتها وهذا الأمر يتعارض مع هدف السيولة مما يعرض المنشأة لمخاطر عالية.

ج- **النمو:** يعتبر هذا الهدف بمثابة محصلة للأهداف السابقة زيادة على عوامل أخرى وهو ما يسمح للمؤسسة بالتوسيع والاستثمار ويرتكز على مدى قدرة المؤسسة على تعظيمها للثروة انطلاقاً من الأرباح المتراكمة التي تتحققها.

4/**وظائف الإدارة المالية:** يمكن الإللام بأهم الوظائف فيما يلي :

أ- **التخطيط المالي:** يعتبر التخطيط من أبرز وظائف الإدارة المالية لأنّه هو الركيزة الأساسية، والتخطيط ليس وليد الساعة وإنما عرف منذ القدم خصوصاً إذا رجعنا لقصة سيدنا يوسف عليه السلام والذي اعتمد على عنصرين رئيسيين في التخطيط الأول يتمثل في التنبؤ بما ستكون عليه الأحداث في المستقبل والثاني فهو تحديد لأهداف المراد الوصول إليه. ولقد عرفه "هينري فايلول" بأنه محاولة التنبؤ بالمستقبل مع الاستعداد لهذا المستقبل ومنه يمكن تعريف التخطيط بأنه عبارة عن عملية حساب للمستقبل ومحاولة التنبؤ به ووضع الخطوط الرئيسية لمستقبل مالي مأمون، فأولى مهام المدير المالي وضع خطط مالية، لأن أي مشروع قائم هو بحاجة إلى المال للتشغيل والتّوسيع فلا يمكن معرفة حاجة هذا المشروع من المال إلا بعد عملية التخطيط وذلك من خلال إعداد الموازنات التقديرية قصيرة الأمد والطويلة وذلك حسب طبيعة الوضعية، بحيث يعتمد المسير المالي على العديد من أساليب التخطيط الحديثة والتي تتضمن حساب الدخل والمصاريف والتడفقات النقدية ورأس المال العام والموازنة النقدية والموازنة الرأسمالية وذلك من أجل أن يحدد مسبقاً حجم الأموال المطلوبة ومدتها.

ب- **القيام بتنظيم الوظيفة المالية (الحصول على الأموال):** يعتبر الحصول على الأموال من الوظائف الأساسية للإدارة المالية فتدبير الأموال كنشاط يبدأ ببداية المنشأة ويتواصل بتوالٍ نشاطها، فعندما ترغب المؤسسة في الحصول على الأموال اللازمة بواسطة إصدار الأسهم، يقوم المسير المالي بإعداد نشرة الإصدار من أجل تعرّيف المستثمرين بالمشروع، أما إذا أرادت المنشأة الحصول على التمويل من البنوك فيقوم المسير المالي بإعداد المعلومات الأساسية عن النشاط الذي من أجله يطلب القرض مبيناً فيه كيفية استخدام القرض وكيفية تسدده مع الفوائد...، ويمكن أن تقوم المنشأة بطرح سندات يتم بيعها للجمهور مباشرة، وفي كل هذه الحالات تظهر لنا مهام المسير المالي في الحصول على الأموال وكيف أنه يأخذ بعين الاعتبار مصدر هذه الأموال وتكتفتها والمخاطر الناتجة عنها ومحاولتها الحصول على أحسن هذه المصادر.

ت- **الرقابة المالية:** تمكن الرقابة المالية من تقييم أداء المشروع وذلك بمقارنة الأداء مع الخطط الموضوعة من أجل التعرف على الصعوبات التي تعرّض هذه الخطط والقيام بحل هذه الصعوبات وحل الانحرافات وتصحيحها، وبالتالي فإن على المسير المالي أن يقوم بتصميم نظام للرقابة المالية يستطيع من خلاله مراجعة الأداء الفعلي مع الخطط الموضوعة عن طريق تقارير الأداء والتي تمكنه من اكتشاف الانحرافات ومنه البحث عن أسباب حدوثها مثل معاجلتها

ث- **استثمار الأموال (إدارة رأس المال):** إن الأموال الموجودة لدى أي مؤسسة تكون محدودة وتتميز بالندرة لذلك جاء الاهتمام باستعمال المال بالشكل الأفضل، وإذا ما أرادت المؤسسة النجاح لابد أن تستخدم هذه الأموال من أجل أن تعطي أعلى عائد ممكن وذلك بالأخذ بعين الاعتبار المخاطر المرتبطة بالعائد لذلك يتوجب على المسير المالي المقارنة بين العديد من البدائل مثل صرف الأموال على الأبحاث أو التطوير أو على عمالة إضافية أو شراء مخزون سلعي أو شراء آلات جديدة...، ومن هنا بدأ استخدام المعايير الاستثمارية للمفاضلة بين البدائل المتاحة من أجل إمكانية قياسها على أساس علمية سليمة لذلك أصبح التركيز على إدارة الأصول من مهام الإدارة.

ج- **قرارات توزيع الأرباح:** تتضمن سياسات توزيع الأرباح تحديد النسبة التي سيتم دفعها نقداً للمساهمين والأرباح التي سيتم توزيعها على شكل أسهم مجانية وأيضاً تتضمن المحافظة على استقرار معدلات التوزيع على المدى المتوسط والطويل.

المحاضرة الثانية: مدخل للتشخيص المالي:

التشخيص المالي يعتبر التشخيص المالي أحد الاليات المستعملة في التسيير، فهو يساعد المؤسسة في التعرف على الاختلالات التي تعاني منها، و من خلالها يتم التعرف على نقاط الضعف والقوة في المؤسسة **أولاً: مفهوم التشخيص المالي:** قبل التطرق لمفهوم التشخيص المالي نتطرق إلى موضوع التسيير المالي باختصار.

تعريف التسيير المالي: يعرف التسيير المالي على أنه ذلك اجمالاً من علوم التسيير الذي يركز ويهتم بالجوانب المالية داخل المؤسسة ويستعمل في تحقيق ذلك العديد من الأدوات والطرق والأساليب والتقنيات التي تساعد المؤسسة و مختلف التنظيمات على الاندماج مع مكونات المحيط المالي

الخطوات العملية للتسيير المالي: لكي يحقق التسيير المالي أهدافه يقوم المسير المالي باتهاب الخطوات التالية:

أ- التشخيص المالي: يقوم المسير المالي في هذه المرحلة بتحليل الحالة المالية للمؤسسة وذلك بالاستعانة بأدوات التحليل المالي من أجل الوصول إلى مؤشرات توجيهية تحكم هذه الوضعية، وذلك من أجل تحديد نقاط القوة والضعف للحالة المالية وإيجاد الحلول المناسبة لتقديم الواقع في نقاط الضعف من جهة والمحافظة على نقاط القوة التي تعتبر المرأة العاكسة لنجاح أي مؤسسة

ب- اتخاذ القرارات المالية: عندما يقوم المسير المالي بالحصول على المؤشرات التوجيهية المتعلقة بالوضعية المالية للمؤسسة كالمعايير الخاصة بالتوزن المالي والمردودية والنشاط الاستغلالي والنسب المالية وتطور السيولة، يمكن له أن يتخذ القرارات المالية سواء كانت متعلقة بالجانب الاستثماري أو الجانب التمويلي أو تلك القرارات المتعلقة بالجانب الاستغلالي للمؤسسة أو قرارات مالية متعلقة بتسخير المخاطر المالية

ت- الرقابة المالية: من خلال الرقابة المالية يتم الوقوف على الأداء المالي للمؤسسة وذلك عن طريق مقارنة ما تم التوصل إليه من نتائج فعلية مع الأهداف المسطرة وفق عملية التخطيط المالي، وذلك من أجل تحديد الاختلالات ووضع الإجراءات التصحيحية الضرورية عن طريق قرارات مالية جديدة. وبالتالي فالتشخيص المالي هو عبارة عن عملية سابقة المسير المالي ومتضمنة فيها فقبل اتخاذ القرارات المالية تمر عملية التسيير بتحليل الوضعية المالية من أجل اكتشاف نقاط الضعف ونقاط القوة.

تعريف التشخيص المالي: يعرف التشخيص المالي على أنه عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية وذلك من أجل استخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية ويعرف أيضاً بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات. عملية التشخيص المالي من أبرز المهام التي يتولاها المسير المالي في المؤسسة حيث يساهم في اتخاذ القرارات الصائبة والتي تتعكس بالايجاب على المؤسسة

ثانياً: أهمية التشخيص المالي: تكمن أهمية التشخيص المالي في تقييم الأداء وتهيئة المناخ الملائم لرتشيد القرارات المالية ، فهو يعتبر أداة مهمة للتنبؤ بالفشل أو العسر المالي لذلك فهو منهج لتعزيز القدرة التنبؤية، بحيث تتجلى أهمية التشخيص المالي أكثر في النتائج المتوصل إليها من خلال تطبيق هذه التقنية، ويمكن إبراز هذه الأهمية في النقاط التالية :

- 1- تحديد مدى تحقيق المؤسسة للتوازنات المالية المطلوبة .
- 2- تحديد المركز المالي ودرجة الاستقلالية للمؤسسة بالنسبة لغير الممولين
- 3- تحديد مدى تطور أو تحسن الوضعية المالية ومدى إمكانية تسديد الديون 1 .
- 4- تحديد نسبة الكفاءة في استعمال الموارد المالية للمؤسسة اعتماداً على مفهوم المردودية.
- 5- تحديد مستوى المؤسسة مقارنة مع المؤسسات من نفس القطاع والحجم في الاقتصاد ضمن البيئة التي تعمل فيها .6- استعمال مختلف النتائج للدراسات المستقبلية لتحديد سياسة مالية جديدة أو لتعزيز اتجاه المؤسسة
- 7- اتخاذ القرارات في مجال تخطيط الاستثمارات
- 8- إمكانية السماح بالاقتراض مجدداً أو النطاق من هامش الاقتراض المتوفر

ثالثاً: أهداف التشخيص المالي: يهدف التشخيص المالي في إطار عملية مرتبة ومنهجية إلى:

- تشخيص دقيق لممتلكات المؤسسة انطلاقاً من الميزانية ومدى فعالية التسيير عبر جدول حسابات النتائج .
- فهم السلوك الاقتصادي و المالي للمؤسسة ومحاوله توقع مدى نمو الهياكل المالية عبر الزمن 2 .
- تقييم الموقف الاستراتيجي للمؤسسة من خلال تحديه ل نقاط القوة والضعف في بيئه المؤسسة الداخلية وتقديره ل الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية للمؤسسة .
- يساعد إدارة المؤسسة على رسم أهدافها وسياساتها التشغيلية ومنه يضمن لها الدقة في إعداد الخطط السنوية الازمة .-
- يساعد المسير المالي على تحديد المشاكل التقنية الاقتصادية و المالية و المساعدة في تقييم البيانات الخاصة بمعالجتها.

-يساعد في توقع مستقبل المؤسسات من حيث تحديد مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها ومنه معرفة الإجراءات المناسبة لتقديري إفلاسها وتجنب المساهمين الخسائر المحتملة

-يوفِر مؤشرات كمية و نوعية تساعد المخطط المالي والمخطط الاقتصادي في رسم الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى المؤسسة وعلى المستوى الوطني ومنه نلاحظ أن التشخيص المالي يعتبر من الدعائم الرئيسية للمسيرين المالين داخل المؤسسة للقيام بمختلف الإجراءات في الجانب المالي ويعتبر كقاعدة ضرورية على أساسها يتم اتخاذ قرارات العديد من المتعاملين مع المؤسسة خصوصاً من تهمهم وضعية المؤسسة

المحاضرة الثالثة: خطوات وطرق التشخيص المالي

تعني خطوات التشخيص المالي تلك المراحل العملية المتتبعة في عملية التشخيص حيث تختلف هذه الخطوات من مؤسسة لأخرى ومن محل آخر وذلك حسب الهدف من عملية التشخيص، وبصفة عامة تتلخص الخطوات الرئيسية لمنهجية التشخيص في النقاط التالية:

1- تحديد الهدف من التشخيص (السياسة والقرارات المراد اتخاذها)

2- الفترة الزمنية المعنية بالدراسة

3- اختيار زمن المقاربة أو الطريقة المناسبة للتشخيص 1 .

4- جمع المعلومات المالية والإضافية الخاصة بمحيط المؤسسة 2 .

5- إجراء الحسابات اللازمة واستعمال النسب ووضع المؤشرات في الجداول.

6- التحليل ومقارنة النتائج بالمعايير المعتمدة

7- التشخيص الشامل وهو عبارة عن تحديد نقاط القوة ومواطن الضعف ووضع ملخص في حدود جودة المعلومات المتاحة ووضع التوصيات

8-. القيام برسم السياسات واتخاذ القرارات المناسبة.

* **طرق التشخيص المالي**: يستخدم التشخيص المالي مجموعة من الطرق والتي تستعمل لتحليل البيئة المالية الداخلية للمؤسسة، وتلخص هذه الطرق فيما يلي:

1- **التشخيص التطوري**: يقوم التشخيص التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة وذلك من أجل تشخيص الوضع المالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية، ومن أجل إجراء هذه الدراسة يجب على المؤسسة أن تمتلك نظام معلومات محاسبي و مالي متتطور وفعال من أجل أن يتمكن المحل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية ويرتكز التشخيص المالي التطوري على العناصر التالية :

أ- **تطور النشاط**: ويعني ذلك متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن ويكون اعتماداً على التغير في رقم الأعمال أو القيمة أو النتائج المحاسبية... ومنه الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق، واستناداً إلى حالات النمو هل هو مرتفع أو مستقر أم منخفض، ويمكن للشخص المالي تتبع التطور في هيكل التكاليف والذي من المفترض أن يتتناسب طرداً مع تطور النشاط .

ب- **تطور أصول المؤسسة**: الأصول هي مجموعة الإمكانيات المادية والمعنوية و المالية المستخدمة في ممارسة النشاط وتتطورها يبين مستوى النمو الداخلي والخارجي للمؤسسة ويعتبر مؤشراً عن الوجهة الإستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق

ت- تطور هيكل دورة الاستغلال: يتكون هذا الهيكل من العمل والموردين والمخزونات وهي التي تشكل الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال ولابد من مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط وذلك من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية

ث- تطور الهيكل المالي: يتكون الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة في الأموال الخاصة والديون، حيث يمكن مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية وتأثير الاستدانة على المردودية

ج- تطور المردودية: يستند الهدف الاقتصادي لكل مؤسسة على المردودية لأنها تعتبر ضمانة للبقاء والنمو والاستمرارية، و عليه فإن مراقبة تطور لمعدات المردودية يعتبر قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري وذلك بواسطة نسب المردودية وآلية أثر الرافعة المالية

2- التشخيص المالي المقارن: يعتمد هذا التشخيص على مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات مماثلة في النشاط وفي معظم وأغلب الأحيان المؤسسات المنافسة أو الرائدة في نفس القطاع ، ويكون ذلك باستعمال مجموعة من الأرصدة والأدوات والمؤشرات المالية ويهدف المشخص المالي من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناءاً على التغير في المحيط، خصوصاً في حالات المحيط غير المستقر.

3- التشخيص المالي المعياري: وهو امتداد للتشخيص المقارن ويختلف عنه في اعتماده على معدات معيارية يتم اختيارها بناءاً على دراسات شاملة ومستمرة لقطاع معين من قبل مكاتب دراسات متخصصة أو من قبل الخبراء وال محللين العاملين في البورصات، ويعتمد هذا التشخيص على مجموعة من المعايير التي اعتمدت من قبل مجموعة من المؤسسات وذلك في نشاطات مختلفة ومن أمثلتها) معدل الهيكل المالي (الديون/الأصول الخاصة) للمؤسسة البنكية المقدر ب 8 %. (نسبة رقم الأعمال إلى المتر المربع بالنسبة إلى تركيبات الأسواق والمعارض) (الديون متوسطة وطويلة الأجل لابد أن لا تتعذر ثلاثة أضعاف القدرة على التمويل الذاتي.

المحاضرة الرابعة أدوات التشخيص المالي والمقومات الأساسية له

يسعى المشخص المالي إلى تحديد ومعرفة نقاط القوة والضعف للجوانب المالية للمؤسسة وذلك من أجل تحسين الوضع في المستقبل وضمان استمرار التسيير الفعال، ويكون ذلك باستخدام العديد من الأدوات المتكاملة فيما بينها وهي:

1- تحليل الهيكل المالي: الهدف منه ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على التوازن المالي والمردودية والملائمة المالية ، وهذا بالاعتماد على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق أو على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

2- تقييم المردودية: هي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهو المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء ويمكن من خلاله اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار وغيرها

3- تحليل التدفقات المالية: يمثل التحليل الأكثر تطوراً ويمكن من تحليل التوازن المالي والوقف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسئولة عن هذا العجز، كما يحتوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي والتي تساعد في اتخاذ القرارات الإستراتيجية وتقييم الإستراتيجية المالية المعتمدة.

4- تقييم النشاط والنتائج: يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطية للتسهير، وهي عبارة عن أرصدة تبني مختلف مراحل النتيجة وأسباب تحققها مما يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة.

*** المقومات الأساسية للتشخيص المالي:** يعتمد نجاح تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة على مجموعة من المقومات والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

- أن يسلك المشخص المالي في عملية التحليل منهاجاً علمياً يتناسب مع أهداف عملية التحليل، ولا بد أن يعتمد على استخدام أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى بقدر متوازن بين الموضوعية والملائمة للأهداف التي تسعى إليها من جراء عملية تشخيص حالة المؤسسة، ومن أجل أن يحقق القائم على عملية التشخيص المتطلبات والأهداف المنشودة من هذه العملية لابد له أن يراعي العناصر التالية:

- أن تكون لديه خلفية كافية عن المؤسسة ونشاطها والمحيط الذي تنتهي إليه بنوعيه الداخلي والخارجي وما يتضمنه هذا الأخير من تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية .

- أن يربز الفروض التي يبني عليها عملية التشخيص وأيضاً المتغيرات الكمية والنوعية والتي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة .

- أن لا يقف المشخص عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة بل أن يركز على أسبابها واستقراء اتجاهاتها

- أن يتسم المشخص نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمتمثل في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتقسيريها بشكل مجرد بعيد عن التحيز الشخصي، من أجل أن يقوم بعدها بتقديم تقريره وما يتضمن من مؤشرات وبدائل أو حلول تخدم متى خذ القرار وذلك بمراعاة التوصية بما يراه البديل الأنسب .

أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها الشخص معلوماته بقدر معقول من المصداقية أو الموثوقية ولابد أن تتسم بنوع من الموازنة بين الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى

***نتائج التشخيص المالي:** بعد اجراء عملية التشخيص المالي وذلك من خلال الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها باستخدام أدوات مختلفة تصل هذه العملية للنتائج التالية:

1- تقييم الوضعية المالية ومدى استعداد المؤسسة للاستدامة وقدرتها على تسديد مستحقاتها في الآجال المحددة.

2- تقييم الحالة المالية ومدى ضمان صالح المساهمين والشركاء

3- تقييم مكانة المؤسسة بين منافسيها ونصيبها من الأسهم في السوق المالية

4- تقييم النتائج المالية لتحسين مقدار الخزينة

5- تحديد الأخطار، الخطر المالي أو خطر الاستغلال

6- اتخاذ القرارات الإستراتيجية لمستقبل المؤسسة، قرارات التمويل، قرارات الاستثمار، قرارات توزيع الأرباح...

7- إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة محل التشخيص

8- الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية، الإنتاجية، التنموية والتوزيعية للفترة محل التشخيص

9- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها

10- تقديم أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى المردودية فيها

11- القيام باتخاذ قرارات حول الاستثمار أو التمويل أو توزيع الارباح او تغيير راس المال

12- وضع النتائج المتوصلا اليها كأساس للتقديرات المستقبلية من اجل وضع الميزانيات التقديرية للاستثمارات أو الخزينة، فالتشخيص المالي يكمل التسيير التقديرية في المؤسسة .

المحاضرة الخامسة: التشخيص الوظيفي:

1/الميزانية الوظيفية:

تعتبر الميزانية الوظيفية وثيقة أساسية لعملية التشخيص المالي، حيث تمثل مصدراً حقيقياً للمعلومات الضرورية واللازمة القيام بعملية تحديد مؤشرات التوازن المالي، والمتمثلة في رأس المال العامل، الإحتياج في رأس المال العامل، والخزينة . وفي تجسيد التحليل الوظيفي المبني على النسب المالية المخصصة لذلك.

1-أهداف الميزانية الوظيفية:

تبني الميزانية الوظيفية على أساس الميزانية المالية، وبذلك فهي تمثل ميزانية معداً ترتيبها، بالتكيز على المبدأ الوظيفي بدلاً من مبدأ السيولة والاستحقاق في ترتيب عناصرها، حيث يرتب كل عنصر حسب إنتمائه إما لوظيفة الاستثمار أو لوظيفة الاستغلال أو لوظيفة التمويل.

2-مكونات الميزانية الوظيفية:

2-1-أصول الميزانية الوظيفية:

تنقسم أصول الميزانية الوظيفية إلى ثلاثة مجموعات أساسية هي:

-الأصول الثابتة.

-الأصول المتداولة.

-خزينة الأصول .

2-1-1-الأصول الثابتة (الاستخدامات المستقرة)

تتمثل في تلك التثبيتات التي تبقى بحوزة المؤسسة لعدة سنوات، حيث يتم إدراج في الأصول الثابتة كل الحسابات المتعلقة بدورة الاستثمار وتسجل بقيمها الإجمالية أي بقيم شرائها، كما تدرج في الأصول الثابتة التكاليف المقسمة على عدة دورات، أما رأس المال المكتب غير المسمى فإنه لا يؤخذ بعين الاعتبار في كتلة الأصول الثابتة، وإنما يضم مباشرة حساب رأس المال إلى جانب ذلك فإن حساب مصاريف الشركة يتم استبعاده من مجموعة التثبيتات لأنه تمثل أصلاً وهمياً.

2 - 1 - 2-الأصول المتداولة:

ترتبط الأصول المتداولة بنشاط المؤسسة بمعنى بدورتي الاستغلال وخارج الاستغلال، حيث تدخل في دورة الاستغلال كل

الحسابات التي من شأنها أن تساهم في تحقيق رقم الأعمال أي بيع المنتوجات، فيتم تسجيلها في كتلة الأصول المتداولة للاستغلال. وباعتبار أن إنتاج المنتوجات يمثل النشاط الأساسي للمؤسسة، نجد أن الحسابات التي لا ترتبط بالنشاط

الأساسي للمؤسسة، كالقيم المنقولة للتوظيف تدرج ضمن كتلة الأصول المتداولة خارج الاستغلال، وذلك كون أن المؤسسة قد اشتراطها بهدف تحقيق فوائد إضافية وبالتالي تعتبر من العمليات الاستثنائية.

2-1-2-1- الأصول المتداولة للاستغلال:

تضم الأصول المتداولة للاستغلال الحسابات التالية:

-التبسيقات والحسابات المدفوعة على الطلبيات الجارية.

-المخزونات التي تسجل بقيمتها الإجمالية، حيث لا تأخذ الميزانية الوظيفية بعين الاعتبار مخصصات خسائر القيمة المكونة لمواجهة تدني قيمة المخزونات، لأنها تمثل خسائر محتملة.

-حقوق الزبائن والحسابات المماثلة بما فيها الزبائن المشكوك فيهم وأوراق القبض، وعلى اعتبار أن الميزانية الوظيفية تهدف إلى إظهار محمل حقوق المؤسسة، نجد أنه في حالة احتياج المؤسسة لسيولة النقدية، فإنها تقوم بخصم ورقة أو عدة أوراق تجارية، مما ينتج عنه تحول هذه الأخيرة إلى سيولة نقدية توجه مباشرة لتسوية ديون معينة.

و في حالة ما لم تلجم المؤسسة لخصم أوراقها التجارية، وفضلت تسديد ديونها عن طريق حسابها البنكي، مما ينتج عنه اللجوء إلى السحب على المكشوف خاصة عندما تفوق قيمة الديون قيمة رصيد الحساب البنكي للمؤسسة، وهو ما يؤدي إلى تسجيل خزينة سالبة، وأمام هذا الوضع، يتوجب على المؤسسة أن تضييف الأوراق التجارية المخصومة غير المحصلة بعد لحساب أوراق القبض وكذلك لخزينة الخصوم.

-حقوق أخرى للاستغلال مثل ديون الرسم على القيمة المضافة.

-تكليفات معاينة مبنية للاستغلال، يمكن أن يخص هذا الحساب دورة الاستغلال، كما قد يخص دورة خارج الاستغلال، ولتحديد ذلك نعتمد على ملائق الميزانية التي تبين لنا طبيعة هذه التكاليف، وفي حالة غياب المعلومات فيتم ضمها للأصول المتداولة للاستغلال.

2-1-2-2- الأصول المتداولة خارج الاستغلال:

تضم الأصول المتداولة خارج الاستغلال الحسابات التالية:

-القيم المنقولة للتوظيف، فهناك من يعتبرها من المتأتiasات بحكم أنها سريعة التحويل لسيولة عن طريق بيعها في البورصة، رغم ذلك فهي تعتبر من حقوق بحكم أنها يتولد عنها عائد على عكس المتأتiasات.

-رأس المال المكتتب غير المطلوب ويتمثل في تلك الأموال المنتظر دفعها من قبل المساهمين أو الشركاء في تاريخ محدد، فالبرغم من أنها سوف تساهم في نمو المؤسسة، إلا أنها لا تمثل جزء من الاستغلال على اعتبار أن عملية الرفع من رأس المال تعتبر من العمليات الاستثنائية.

-التكليفات المعاينة مبنية خارج الاستغلال.

-الحقوق المتنوعة : هي تلك الحقوق الناتجة عن عمليات التنازل إما عن التثبيتات أو القيم المنقولة للتوظيف . أما في حالة وجود حساب حقوق متنوعة للاستغلال (اعتمادا على الملحق)، فلا بد من إتباع طبيعة هذا الحساب بتسجيله ضمن الأصول المتداولة للاستغلال.

3 - 1 - 2- خزينة الأصول:

تتمثل في الخزينة التي هي بحوزة المؤسسة وتشمل البنك والصندوق.

ملحوظة : هناك بعض الحسابات من أصول الميزانية المالية مثل مصاريف الشركة، والإهلاكات والتي لم تؤخذ في عين الاعتبار في أصول الميزانية الوظيفية، يتم تسجيلها في جانب الخصوم.

2 - 2 خصوم الميزانية:

ت تكون خصوم الميزانية الوظيفية من ثلاثة أقسام هي:

-الموارد الدائمة.

-الديون المتداولة.

-خزينة الخصوم .

1 - 1 - 2 - الموارد الدائمة:

ترتبط الموارد المستقرة بدورة التمويل، وتمثل التمويل الدائم الذي يشمل:

-الموارد الخاصة.

-الديون المالية متوسطة وطويلة الأجل

حيث تضم الموارد الخاصة الحسابات الآتية:

*رأس مال الشركة المسمى :رأس مال الشركة -رأس المال المكتتب غير المطلوب

* علاوات الإصدار.

* فروق إعادة التقييم.

* الاحتياطات.

*نتيجة الدورة (يتم إعداد الميزانية الوظيفية قبل عملية توزيع النتيجة.)

*الترحيل من جديد.

*المؤونات القانونية.

*إعانت الاستثمار.

*مؤونات المخاطر والتکاليف.

*الإهلاكات ومؤونات خسائر قيمة الأصول.

*الأصول الوجهية.

أما الديون المالية فتضم:

*القروض السنديّة وتسجل بقيمة إصدارها.

*القروض من مؤسسات القرض، حيث تظهر فيها جميع القروض المتحصل عليها من طرف مؤسسات القرض ذات الآجال الطويلة والمتوسطة، ويستثنى من ذلك القروض البنكية الجارية كالتسبيقات البنكية.

*الديون المالية المتعددة، باستثناء قيمة الفوائد المستحقة والتي لم تدفع بعد، والتي تعتبر من الديون المتداولة كون أن عملية دفعها ستكون في الدورة الموجة، ومنه فإن المعالجة تكون على النحو الآتي:

الديون المالية المتعددة المسجلة في الميزانية الوظيفية = الديون المالية المتعددة المسجلة في الميزانية المحاسبية - الفوائد المستحقة غير المدفوعة بعد.

2-2-2-الديون المتداولة:

تشكل الديون المتداولة من تلك الديون الناتجة عن دورتي الاستغلال وخارج الاستغلال، وبذلك فهي تنقسم إلى ديون متداولة للاستغلال وتضم:

-التسبيقات والسلفات مقبوضة على الطلبيات الجارية.

-الموردون والحسابات المماثلة.

-الديون الجبائية والاجتماعية.

-الديون الأخرى الاستغلالية.

-النواتج المعاينة مسبقا للاستغلال.

أما الديون المتداولة خارج الاستغلال فتضم:

-ديون على التثبيتات.

-ديون الضريبة على أرباح الشركات.

-فوائد مستحقة لم تدفع بعد.

-نواتج معاينة مسبقا خارج الاستغلال.

- 3 - 2 - 2 - خزينة الخصوم:

وتمثل في تلك القروض التجارية إضافة إلى الأوراق التجارية المخصومة غير المحصلة بعد.

3-تحليل الميزانية الوظيفية:

تنقسم الميزانية الوظيفية إلى نوعان هما:

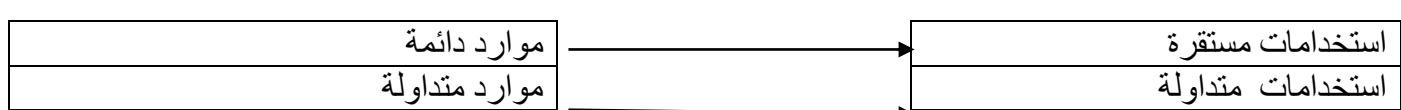
-الميزانية الوظيفية الأفقية.

-الميزانية الوظيفية لكتلة الأموال المشتركة.

و سنركز على الميزانية الوظيفية الأفقية والتي تعرف على أنها تلك الميزانية التي تأخذ فيها الاستخدامات المستقرة والمسجلة

في أعلى الأصول أولوية التمويل عن طريق الموارد المستقرة المسجلة في أعلى الخصوم، فمن خلال هذا التصميم تأخذ الميزانية الوظيفية الصفة الأفقية (عملية التمويل بشكل أفقى). أما ميزانية كتلة الأموال المشتركة : تكون فيها الموارد على شكل مجموعة واحدة موجهة لتمويل مجموعة الاستخدامات دون استثناء.

شكل الميزانية الوظيفية الأفقية



شكل ميزانية كتلة الأموال المشتركة



1-3- مبدأ تخصيص الموارد وقاعدة التوازن الوظيفي:

ت تكون الاستخدامات المستقرة من الأصول الاستثمارية، حيث تتطلب عملية تحقيق قدرًا كافياً من الأرباح يضمن إسترجاع تكلفة حيازة هذه الأصول عدة سنوات. وبهذا السبب فإن النظرية المالية نصت على أنه لتمويل هذه الأصول، يجب أن تعتمد على موارد لها نفس مميزات هذه الأصول، بمعنى أنها لا تسدد إلا بعد عدة سنوات (حالة القروض). أو أنها تكون غير مطلوبة للسداد (حالة الأموال الخاصة).

يتمثل مبدأ التخصيص في أولوية تخصيص الموارد الدائمة لتمويل الاستخدامات المستقرة. أما قاعدة التوازن فهي تنص على كفاية الموارد المستقرة لتمويل الاستخدامات المستقرة.

المحاضرة السادسة : التشخيص المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

2-3- الرأس المال العامل الصافي الإجمالي:

يعرف الرأس المال العامل الصافي الإجمالي بأنه ذلك الجزء من الموارد المالية الموضوعة تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة، حيث تنتج هذه الموارد المالية المستقرة إما من نشاط المؤسسة (احتياز النتيجة)، وإما من حصة الشركاء (رأس المال)، أو من الديون (ديون مالية)، وتكون غير مخصصة لتمويل الاستخدامات الثابتة، وإنما موجهة لتعطية الاحتياجات التمويلية المرتبطة بنشاط المؤسسة. كما يعرف الرأس المال العامل الصافي الإجمالي بأنه ذلك الجزء من الأصول المتداولة المملوكة عن طريق الموارد الدائمة. ويحسب وفقاً للعلاقة التالية:

رأس المال اعمال الاجمالي = الموارد المستقرة-الاستخدامات المستقرة

تسمح هذه العلاقة بإظهار إستقرار الرأس المال العامل الصافي الإجمالي، وذلك نتيجة لاستقرار مكوناته.

2-1-3- عناصر الرأس المال العامل: نميز بين عنصرين للرأس المال العامل هما:

-الاحتياج في الرأس المال العامل. BFR

-الخزينة الصافية. TR

2-1-2- 3- الإحتياج في الرأس المال العامل:

يعرف الإحتياج في الرأس المال العامل على أنه ذلك الفارق بين الحسابات التالية والخاصة بالميزانية الوظيفية: -المخزونات والمنتجات الجارية قيد التثبيت والحقوق في جانب الأصول المتداولة (بما فيها التكاليف المعاينة مسبقاً). -الديون المتداولة (بما فيها نواتج معاينة مسبقاً).

ينقسم الإحتياج في الرأس المال العامل إلى:

-الإحتياج في الرأس المال العامل للاستغلال **BFRE** (يضم في هذا الإحتياج الحسابات المرتبطة بدورة الاستغلال، حيث تتغير مبالغ حسابات المخزونات وحقوق الاستغلال وديون الاستغلال في نفس اتجاه تغير رقم الأعمال، وبالتالي يتحدد مبلغ الإحتياج في الرأس المال العامل للاستغلال تابعاً لتغير قيمة رقم الأعمال ويحسب وفقاً للعلاقة التالية):

الإحتياج في الرأس المال العامل = الأصول المتداولة للاستغلال - الخصوم المتداولة للاستغلال.

-الإحتياج في الرأس المال العامل خارج الاستغلال: **BFRHE** (يضم في هذا الإحتياج الجزء المتبقى من الحسابات المستقلة عند دورة الاستغلال، حيث ترتبط الحقوق والديون المتنوعة بالتكاليف والنواتج المالية أو الاستثنائية أو تخص تلك الحسابات المتعلقة بالديون على التثبيتات أو اتجاه الشركاء.

تضم الحقوق المتنوعة الحسابات الآتية:

*الحقوق عن التنازل عن التثبيتات.

*القيم المنقولة للتوظيف.

*حقوق على الشركاء (الرأس المال المسمى غير المدفوع).

أما الديون المتنوعة فهي تضم:

*ديون اتجاه موردوا التثبيتات.

*ديون حيازة القيم المنقولة للتوظيف.

*ديون اتجاه الشركاء.

*ديون مرتبطة بالضررية على أرباح الشركات.

*ديون مساهمة الأجراء في النتيجة.

2-2- 3- الخزينة الصافية:

تتعدد عملية التسوية بين الرأس المال العامل الصافي الإجمالي والإحتياج في الرأس المال العامل للأسباب التالية:

-بالنسبة لرأس المال العامل الصافي الإجمالي:

يعتمد مقدار الرأس المال العامل الصافي الإجمالي على القرارات ذات الطابع الطويل الأجل، والخاصة بالسياسة الاستثمارية والسياسة التمويلية لمؤسسة، مما يجعل الرأس المال العامل الصافي الإجمالي مسقراً.

الاحتياج في الرأس المال العامل : ينتج الاحتياج في الرأس المال العامل نتيجة لفارق الآجال القصيرة بين التكاليف والنواتج، ويعتبر الاحتياج في الرأس المال العامل للاستغلال المكون الأساسي، والذي يعتمد على مستوى النشاط المحدد عن طريق رقم الأعمال، وبالتالي فإن الاحتياج في الرأس المال العامل للاستغلال يتغير بصفة دورية تبعاً للتغير مستوى النشاط. وعلى اعتبار أن الرأس المال العامل الصافي الإجمالي والإحتياط في الرأس المال العامل ينبعان من أسباب مختلفة، فإنهم يكونان مختلفان من حيث القيمة، وهنا تأتي الخزينة لتحقيق التوازن بين الرأس المال العامل الصافي الإجمالي أو الاحتياط في الرأس المال العامل وفقاً للعلاقة التالية:

(+) $FRNG > BFRG$ TR(+)- المؤسسة تتوفر على متاحات.
 (-) $FRNG < BFRG$ TR(-)- المؤسسة تل JACK إلى قروض بنكية جارية (السحب على المكتشوف، رصيد دائم البنك).

المحاضرة السابعة : التشخيص المالي باستخدام النسب المالية

4- النسب المالية للتحليل الوظيفي:

تسمح النسب المالية بالجمع بين حسابين لهما علاقة بنشاط أو أداء المؤسسة، حيث تظهر أهمية هذه النسب عند إجراء التحليل المقارن، بمعنى مراقبة تطور النسب المالية على فترات زمنية متتالية.

- 1 - نسب الهيكلة:

ترتبط نسب الهيكلة بين حسابين للميزانية الوظيفية وتخص بالذكر:
 -نسبة تغطية الاستخدامات المستقرة.

-نسبة تغطية رؤوس الأموال

- 1 - 1 - نسب تغطية الاستخدامات المستقرة:

عادة ما تمول التثبيتات بواسطة الأموال الدائمة، بمعنى الموارد المستقرة، فإذا فاقت هذه النسبة 100%، فهذا يعني أن الموارد المستقرة كانت أكبر من الإصول المستقرة. وعلى اعتبار أن مقارنة الموارد المستقرة بالأصول الثابتة يتبع عنها ما يعرف بالرأس المال، فإذا كانت هذه النسبة أكبر من واحد، فهذا يدل على أن الرأس المال العامل موجب. ومنه تفاصيل هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

موارد دائمة/الاستخدامات المستقرة

- 2 - 1 - نسب تغطية رؤوس الأموال:

تحسب هذه النسبة فقط إذا كان الرأس المال العامل موجب، وتظهر أهميتها في المؤسسات ذات النشاط الإنتاجي، فهي تسمح بالإجابة عن التساؤل التالي: هل الموارد الدائمة كافية لتمويل التثبيتات والإحتياط في الرأس المال العامل للإستغلال؟ يتحقق ذلك إذا كانت هذه النسبة أكبر من 100%. عادة ما تتميز المؤسسة الإنتاجية بحجم متغير من التثبيتات والمخزونات، حيث تمول هذه التثبيتات من خلال الموارد المستقرة، وهو ما يفسر إيجابية الرأس المال العامل الذي يمثل مورداً مالياً للمؤسسة لتمويل بعض الإحتياجات مثل المخزونات، وبما أن هذه الأخيرة تظهر ضمن الإحتياط في الرأس المال العامل للإستغلال الذي يمثل من جهة، عاملًا أساسياً لنشاط المؤسسة، ومن جهة أخرى، يتميز صعوبة التمويل (عندما تكون المخزونات وحقوق الزبائن مرتفعة)، فإن المؤسسة تفضل تمويل هذا الإحتياط بواسطة الأموال الدائمة. ومنه، فإن هذه النسبة يجب أن تكون قريبة من 100%， إما إذا كانت أقل من 80%， فكيف تستطيع المؤسسة تمويل ذلك الجزء من الإحتياط الغير مغطى بواسطة الموارد الدائمة؟ حثما ستل JACK القروض البنكية الجارية (تسبيقات بنكية). تفاصيل هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

موارد مستقرة/الأصول المستقرة+BFRE

- 3 - 1 - نسب الاستقلالية المالية:

تعرف هذه النسبة بمعدل الاستدانة المالية، وتسمح بتحديد فيما إذا كانت المؤسسة قد اعتمدت كثيراً على القروض، بعبارة أخرى ما مدى استقلالية المؤسسة عن البنوك؟ إن استدانة المؤسسة يجب أن لا تتعذر مبلغ مواردها الخاصة، ومنه فإن هذه النسبة يجب أن تكون أكبر من 100%， وفي حالة العكسية، فإن المؤسسة تمثل خطر بالنسبة للبنوك. تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية: **الموارد الخاصة / الديون المالية**

- 4 - 1 - نسب الاستقلالية المالية الإجمالية:

تسمح هذه النسبة بالإجابة عن التساؤل التالي: ما مدى تابعية المؤسسة للنظام البنكي (القروض والإعتمادات البنكية

الجارية؟ إن حساب هذه النسبة مهم جدا، فالتابعية للنظام البنكي لا تعنى فقط القروض، بل كذلك التسبيقات البنكية (الحساب الأساسي لخزينة الخصوم). ونظراً للتکلفة المرتفعة لهذه التسبيقات البنكية، فإنه من الضروري إستكمال نسبة الإستقلالية المالية بدراسة الإستقلالية المالية الإجمالية، والتي يجب إن تكون أكبر من 100 %، وتحسب وفق العلاقة التالية: $\text{الموارد الخاصة / الديون المالية} + \text{خزينة الخصوم}$

5 - 1 - 4- نسبة القدرة على التسديد:

تسمح هذه النسبة بمعرفة مقدار الوقت الذي تكون فيه المؤسسة قادرة على تسديد ديونها المالية (القروض) بإستخدام قدرتها على التمويل الذاتي. ومنه فإن هذه النسبة يجب إن تكون منخفضة إلى أقصى حد، لأنه في الواقع تسمح القدرة على التمويل الذاتي (CAF) (بتمويل الإستثمارات، ومكافأة المساهمين...الخ، وبالتالي لا يمكن الإعتماد عليها بصفة مطلقة في تسديد الديون المالية، ومنه كلما كانت هذه النسبة مرتفعة، كلما دل ذلك على إن المؤسسة تعاني من صعوبات في تسديد قروضها. وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية: $\text{الديون المتوسطة والطويلة الأجل / القدرة على التمويل الذاتي (CAF)}$)

6 - 1 - 4- إستراتيجية النمو الداخلي والنمو الخارجي:

تسمح هاتين النسبتين المواليتين بتحديد نوع إستراتيجية النمو المتتبعة من قبل المؤسسة (نمو داخلي أما نمو خارجي)، من خلال العلقتين التاليتين:

إستراتيجية النمو الداخلي: **الثبيتات الإنتاجية** (بالقيم الإجمالية) / **مجموع التثبيتات** (بالقيم الإجمالية)
 إستراتيجية النمو الخارجي: **سندات المساهمة** (بالقيم الإجمالية) / **مجموع التثبيتات** (بالقيم الإجمالية)
 فإذا فاقت النسبة الأولى النسبة الثانية، فهذا يعني أن الإستثمار في الآلات يعتبر من أولويات المؤسسة، وذلك من أجل ربح حصة سوقية من خلال الرفع في عرض المنتجات للبيع. إما في حالة العكسية، فإن المؤسسة تتبع إستراتيجية النمو الخارجي، وهنا يوجد احتمالين بالنسبة لها:

- إما أن تأخذ سندات مساهمة في مؤسسات لها صلة بطبيعة نشاطها، مما يمكنها من مراقبة نشاطها بصفة جيدة (مساهمات عند الموردون).

- وإما أن تأخذ سندات مساهمة عند منافسيها، مما يسمح بتخفيض مستوى المنافسة بين مؤسسات نفس القطاع، وكذا الرفع بطريقة غير مباشرة من الحصة السوقية.

2 - 2 - 4- نسب الدوران:

تتمثل نسب الدوران في النسب المالية التالية:

1 - 2 - 4- مدة دوران الاحتياج في الرأس المال العامل للاستغلال بالأيام:

تسمح هذه النسبة بتحديد عدد الأيام التي يتجدد فيها الاحتياج في الرأس المال العامل للاستغلال، وتحسب وفق العلاقة التالية: $\text{BFRE} : \text{رقم الأعمال خارج الرسم} \times 360$

2 - 2 - 4- مدة دوران المخزونات

2 - 2 - 4- مدة دوران مخزون المواد الأولية:

تسمح هذه النسبة بتحديد مدة الاحتفاظ بمخزون المواد الأولية (بالأيام) ابتداء من شرائها حتى استهلاكها في سيرورة الإنتاج. وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

حيث: $\text{متوسط المخزون} = \text{مخزون بداية المدة} + \text{مخزون نهاية المدة} / 2$

($\text{متوسط مخزون المواد الأولية} \times 360 / \text{تكلفة شراء المواد الأولية المستهلكة}$)

تكلفة شراء المواد الأولية المستهلكة = مشتريات خارج الرسم للمواد الأولية + مخزون بداية المدة للمواد الأولية - مخزون نهاية المدة للمواد الأولية.

2 - 2 - 4 - 2 - مدة دوران مخزون البضاعة:

تسمح هذه النسبة بتحديد مدة حيازة مخزون البضاعة (بالأيام)، وذلك منذ تاريخ شرائها حتى تاريخ بيعها. وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية: $\text{معدل دوران المخزون} = \text{تكلفة البضاعة المباعة} / \text{متوسط المخزون}$

$\text{متوسط المخزون} = (\text{مخزون أول} + \text{مخزون آخر}) / 2$

2 - 2 - 4 - 3- مدة دوران مخزون المنتجات التامة:

تسمح هذه النسبة بتحديد مدة دوران مخزون المنتجات التامة ، وذلك من يوم وضعها في المخازن (إنتهاء الإنتاج) إلى غاية يوم بيعها. وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :

$\text{سرعة الدوران} = \text{تكلفة إنتاج منتجات مباعة} / \text{متوسط مخزون المنتجات}$

3 - 2 - 4- متوسط مدة تحصيل الزبائن:

يمكن تحديد من خلال هذه النسبة، متوسط مدة تسديد الزبائن لمستحقاتهم، أو بعبارة أخرى متوسط مدة القرض الممنوحة للزبائن، وهي تتحسب وفق العلاقة التالية فترة التسديد = $90 / \text{سرعة دوران الزبائن}$

يستدعي على المؤسسة مراقبة تطور هذه النسبة عبر الزمن . وكقاعدة عامة، كلما إتجهت هذه النسبة نحو الإنخفاض عبر الزمن، كلما دل ذلك على أن وقت انتظار تحصيل المستحقات في تناقص، مما يعني إنخفاض الاحتياج في الرأس المال العامل . لكن يجب توخي الحذر ، ففرض الزبون سلاح ذو حدين : ففي حالة الاحتياج للسيولة، تبحث المؤسسة لتخفيض مدة قروض الزبائن، مما قد يؤدي إلى إستياء الزبائن، وهو ما يدفعهم للإمتناع عن التعامل معها، واللجوء إلى منافسها الذين قد يمنحون شروطاً أفضل لبيع المنتجات. أما إذا لم تتوقف مدة قرض الزبون على الإرتفاع، فيجب تحديد أسباب ذلك، التي قد تكون مقصودة من أجل إكتساب زبائن جدد، وقد تكون غير مقصودة، مما يستوجب تحديد الأسباب في أقصى وقت ممكن . فيمكن أن تنتج من وجود أزمة إقتصادية، أو كنتيجة لتعاقد المؤسسة مع زبائن دون دراسة قدرتهم على التسديد، أو لضعف إنتقال المعلومات في المؤسسة، أو قد تعود لشروط الدفع المفروضة من قبل بعض الزبائن، لكن عادة ما يقوم المورد بفرض أسلوب تسوية ديونه وليس العكس.

المراجع:

- * الياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسهيل المالي- الإدارة المالية دروس وتطبيقات" ، دار وائل للنشر،الأردن،2011.
- * شعيب شنوف،"التحليل المالي الحديث" ، دار المريخ الأردن
- * مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر..
- * مخيسي شيخة،"التسهيل المالي للمؤسسة" ، دار هومة الجزائر
- * محاضرات بوحوش أمين"مقياس التشخيص المالي" موجهة لطلبة السنة أولى ماستر تخصص التسيير المالي للمؤسسات ،جامعة جيجل.
- * دروري لحسن "مطبوعة محاضرات في التشخيص المالي"جامعة بسكرة،2014-2015